ترجمـــــــــــــــات |
من العـــــــدد ١٦ | ربيع الثاني | آذار | ٢٠١١

عمل غير منجز: ستراتيجيـــــة أمريكية للمـضي قدمـا بالعـراق ورقـــــة تحليليـة اعدها مركز سابان بمعهد بروكينغز

ترجمـــــــــــة: المعهد العراقي للحوار

عمل غير منجز : ستراتيجيـــــة أمريكية للمضي قدمـــــا بالعراق ورقة تحليلية اعدها مركز سابان بمعهـــــد بروكينغـــــــــــــز

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

ملخص عن التقرير

عمل غير منجز، استراتيجية أمريكية للمضي قدمًا بالعراق، هو تقرير يعبر عن تحول ملفت للنظر.

ليس التحول في العراق، بل التحول في وجهات نظر المحللين في الولايات المتحدة المتابعين للشأن العراقي. خلال ربيع عام ٢٠١٠، وفي خضم المشاحنات التي أعقبت الانتخابات في العراق، اجتمع الأعضاء الستة في هذه المجموعة في عدة مناسبات عشاء صغيرة واجتماعات أخرى ذات صلة بقضية العراق.

وعلى مدار هذه الاجتماعات أدركنا أنه وبالرغم من أن العديد منا لديه وجهة نظر مختلفة جذريًا إزاء السياسة الأمريكية في العراق، إلا أن خلافاتنا قد خفّت حدتها تدريجيًا وإلى نطاق واسع. حتى حدث تقارب كبير ومفاجئ في تفكيرنا بالرغم من خلفياتنا السياسية المتمايزة.

وفي المقابل، خلال الصيف الماضي ومطلع عام ٢٠١٠، شكل كينيث بولاك (من مركز سابان لسياسة الشرق الأدنى في معهد بروكينغز) مجموعة عمل حول العراق.

ولسوء الحظ، طلب الجنرال ستانلي ماكريستال قائد القوات الأمريكية في أفغانستان من فريدريك كاغان بأن يذهب إلى أفغانستان لمساعدة القوات الأمريكية في مهمتها هناك.

ونتيجة لذلك، اضطر كاغان لمتابعة أنشطتنا عن بعد، عن طريق البريد الإلكتروني، والمذكرات الخطية. وقضى باقي أعضاء الفريق ساعات طويلة منهمكين في تجزئة القضايا الكبيرة المرتبطة بالعراق والسياسة الأمريكية إزاء هذا البلد.

في النهاية، ما زالت هناك بعض الخلافات بين بعضنا البعض، لكن درجة الاتفاق في الآراء تحققت (توافق في الآراء بشأن عدد من التصريحات حول ما تحتاج إليه الولايات المتحدة لتأمين مصالحها في العراق في المستقبل).

بنهاية حواراتنا، وجد أعضاء المجموعة أنفسهم في توافق شديد على ما يلزم القيام به بعد أن كانوا من قبل مستعدين للدخول في مواجهة مع بعضهم الآخر بخلافاتهم. وإن هذا التقرير هو نتاج لهذا التقارب التوافقي.

غوست هيلترمان، من مركز إدارة الأزمات الدولية، هو أكثر شخص حضر في اجتماعاتنا، وشارك بشكل كامل في محادثاتنا، وأغنى المنتج النهائي بكثير من الأفكار البناءة.

أما بالنسبة لباقي أعضاء المجموعة، فإن الآراء التي تم الإفصاح عنها في هذه الأوراق هي مسؤوليتنا لوحدنا ولا تشكل موقف معهد أمريكان إنتربرايز ومعهد بروكينغز، شركة PFC للطاقة، معهد السلام الأمريكي ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

لقد كنا محظوظين للغاية في حصولنا على المشورة من مجموعة رائعة من الأشخاص.

السفير رايان كروكر، الليفتنانت جنرال جيمس دوبيك، السفير تشارلز

ريس، وإيما سكاي الذين أثروا النقاشات بخبراتهم وأوقاتهم ودرايتهم.

وساهموا أيضًا بتعليقاتهم على المسودة الأولى لهذا التقرير وكان لوجهات نظرهم نتاج أفضل عما قد يكون عليه التقرير بدونها، لذا نحن نشعر بالامتنان العميق لهم ولحكمتهم.

بالإضافة لهؤلاء، شارك بوب كاسيلي من الخارجية الأمريكية بثمار تجربته مع فريق إعادة الإعمار في العراق، إذ أثبتت مساهمته بأنها لا تقدر بثمن في هذا التقرير. وإن أي أخطاء وردت أو أفكار غير واعية هي من مسؤوليتنا نحن.

كينيث بولاك، رعد القادري، جورج سكوت كاربنتر، فريدريك كاغان، شون كين

ما يزال الوضع في العراق متأرجحًا.

وإن التحسن المذهل في مستوى الأمن في العراق بين عامي ٢٠٠٧–٢٠٠٩ أنتج أمورًا مهمة، لكن ما تزال هناك تغيرات غير مكتملة الملامح في السياسة العراقية.

يمكن لهذه التغييرات أن تقودنا إلى تصور تقدم العراق نحو الأمام وإن كان ببطء، لكن بشكل تدريجي نحو مستقبل أفضل.

مع ذلك، يتعين على الأمريكيين أن يكونوا على أهبة الاستعداد دائمًا لدرء احتمالات نشوب حرب أهلية شاملة. هناك العشرات من السيناريوهات، من قبيل الانقلابات العسكرية، إلى سوء الأداء الحكومي، واغتيال شخصية سياسية أو أكثر من الشخصيات المهمة، كلها يمكن أن تشعل شرارة العنف. قد تبدو ملامح الصراع مختلفة قليلًا عما كانت عليه سابقًا، فربما يبرز الصراع بين العرب والكرد، وحدوث المزيد من القتال بين الشيعة أنفسهم أو الصراع بين مختلف فصائل القوات الأمنية العراقية من أجل السيطرة على الدولة.

• تشير القوة المحركة الداخلية في العراق وتاريخ الحروب الأهلية بين الطائفتين إلى أنه إذا لم يجد العراق طريقًا نحو تحقيق حالة الاستقرار الأوسع وإن كان ببطء، فإن الاحتمال المرجح هو أن تسير الأمور نحو حرب أهلية شاملة، وتسير الدولة نحو حالة النكوص الشديد والضعف، لكن ضمن الحدود الدنيا للدولة المستقرة التي لا تثير قلق الولايات المتحدة.

أبدت واشنطن نيتها لسحب القوات القتالية من العراق بأقرب وقت بدلًا من التأخير في سحبها.

وما ليس واضحًا هو ما ترغب الولايات المتحدة في إنجازه قبل سحب قواتها وقبل تقليل دعمها، ولِكن كيف سوف تحقق أهدافها.

• أعلنت واشنطن عن استراتيجية للانسحاب، لكنها لم تضع بعد استراتيجية آمنة للخروج بحيث تحفظ مصالحها في العراق والمنطقة.

بالرغم من أن نفوذ الولايات المتحدة في العراق ما زال مؤثرًا، لكنه أقل مقارنة بما كان عليه في السابق. إنه يتلاشى كلما غادرت القوات الأمريكية العراق، ويتم تحويل الموارد الأمريكية إلى مكان آخر، كلما أبرز العراقيون القدرة على تأمين مستقبلهم وحكم بلدهم. هذا يجعل من الواضح والمهم أن يكون للولايات المتحدة مفهوم استراتيجي واضح يؤسس لأهداف واضحة ومصالح محمية يمكن تحقيقها بالأدوات التي قلت فاعليتها.

• يجب أن تتضمن الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالخروج من العراق أولويات راسخة من حيث الأهداف الأمريكية من أجل أن تديم الولايات المتحدة نفوذها المتبقي إزاء تحقيق ما هو ضروري لمصالحها، ومن ثم إنجاز ما يمكن تحقيقه من أمور أخرى أقل أهمية.

سوف يكون للولايات المتحدة عدة أهداف مختلفة بخروجها من العراق، لكن هذه الأهداف والمهام التي تتبناها ليست متساوية من حيث الأهمية، وعلى

واشنطن أن تميز بين أولوياتها، وأن الأولويات الأمريكية في العراق لابد أن تكون كالآتي:

١- لا يُسمح للعراق بأن ينحدر مرة أخرى للحرب الأهلية. بسبب الموارد الخاصة فيه، وموقعه الاقتصادي الحيوي، والموقع الجيوسياسي الحساس استراتيجيًا في منطقة الخليج. فسوف تكون كارثة بالنسبة للمصالح الحيوية الأمريكية إذا ما انزلق البلد إلى حرب أهلية شاملة، وهو احتمال ما زال قائمًا.

٢- لا يمكن للعراق أن يبرز مجددًا كدولة عدائية. هناك خطر محدود حول هذا الموضوع على المدى القريب، لكن كما تعمل الولايات المتحدة على بناء عراق قوي ومتماسك لن ينغمس مجددًا في الصراع الداخلي، فإنها لابد أن تتجنب بناء عراق قوي جدًا لدرجة أنه قد يهدد جواره.

٣- ينبغي أن يكون العراق قويًا لكن بالشكل المثالي للقوة، وحليفًا مزدهرًا للولايات المتحدة. لأنه سوف يكون من الصعب جدًا أن نضمن أن يبتعد العراق عن الحرب الأهلية وأن نحول دون أن ينشأ في العراق (جيش مخيف) لمنطقة الخليج، هذا الهدف الأخير يجب أن يكون هدفًا طموحًا بدلًا من أن يكون ضرورة غير قابلة للاختزال.

منذ أن أصبح العراق دولة كاملة السيادة تتمتع بروح وطنية عالية، فإنه من الضروري أن ينظر العراقيون لأنفسهم على أنهم يستفيدون من التدخل الأمريكي المستمر في العراق.

فإنه كلما زاد اعتقاد العراقيين بأن العلاقة مع الولايات المتحدة ذات قيمة بالنسبة لهم، سوف يكون لهم طموح أكبر في الحفاظ على الروابط مع الولايات المتحدة، بل سوف يكونون على استعداد للتغاضي عن التدخل الأمريكي أو قد يرونه ذا فائدة لهم.

وسوف يخشون فقدان هذه العلاقات. في هذا الصدد، سيكون للعراقيين

رغبة عامة في استمرار المعونات الأمريكية، في مجال الاستثمار والمساعدة التقنية، فضلًا عن دعم الولايات المتحدة لمساعي العراق من أجل استعادة مكانته الدولية الكاملة عن طريق حل المشاكل الدبلوماسية التي ظهرت من آثار عهد صدام حسين.

• اتفاقية الإطار الاستراتيجي SFA، وهي وثيقة الشراكة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية والتي بادرت بطلبها حكومة العراق، هذه الاتفاقية تضع الأساس للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى العراق.

وإذا ما رغبت الولايات المتحدة في الاحتفاظ بنفوذ في العراق، فإن من الأولى أن تعود هذه الاتفاقية بنتائج قيمة بالنسبة للعراقيين.

• لهذه الأسباب، يجب أن تعمل الولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع (بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق والمنظمات الدولية الأخرى وحلفائها في المنطقة وفي أوروبا وأي مكان آخر) أكثر من أي وقت مضى.

عندئذ سوف تكون المبادرات الأمريكية أكثر قبولًا بالنسبة للعراقيين.

إن أهم مصدر من مصادر النفوذ الأمريكي المستمر هو النفوذ المشروط. فعمليًا يجب أن تكون جميع المساعدات الأمريكية تشترط على العراقيين فعل أشياء تريد منهم الولايات المتحدة أن يفعلوها، والتي هي غالبًا ما تكون ذات فائدة تتضح على المستوى البعيد بالنسبة للشعب العراقي والأمة العراقية، وإن لم تكن بالضرورة تخدم مصالح الشخصيات السياسية العراقية التي يكون أفقها ضيقًا ومحدودًا بشخوصهم. إن تكييف المساعدة يعني ربط أوجه معينة من الأنشطة الأمريكية مع جوانب ذات صلة بالسلوك العراقي. إنها كذلك تعني ربط أوسع مجالات المساعدة الأمريكية مع كافة نواحي مجالات النظام السياسي العراقي بشكل عام.

• في نهاية المطاف، يتعين على الولايات المتحدة أن تشترط استمرار العلاقات مع العراق برغبة القيادة السياسية العراقية في قيادة بلدها نحو الاستقرار بشكله الأكبر، والتعددية، والحكم الفاعل.

السياسات

أصبحت السياسات الداخلية للعراق محل اهتمام الجهود الأمريكية إزاء هذا البلد، إذ سوف تحدد السياسات الداخلية للعراق مستقبل البلد بشكل أساسي، والتي بدورها سوف تحدد ما إذا كان هناك ضمانات للمصالح الحيوية الأمريكية في العراق.

• لقد تحسن الأمن في العراق بشكل كبير، وسوف يواصل تحسنه على المدى البعيد إذا ما عزلت السياسة نفسها عن التأثير على الأمن. وإذا ما انهارت السياسة العراقية، فإنها سوف تسحب الأمن كذلك بانهيارها.

• سوف يستمر الاقتصاد العراقي على وضعه الحالي وسوف يبدأ بالتحسن فقط في حالة وجود حكومة في بغداد تكون قادرة على أن تحكم بفاعلية. أما إذا انهار الاقتصاد العراقي، فسبب ذلك إخفاق السياسات العراقية الداخلية.

• وبسبب أن السياسة الداخلية العراقية هي مفتاح الاستقرار في البلد، وبسبب أنها ما زالت هشة جدًا، لذا يجب أن تكون محل اهتمام وتركيز أمريكي لاسيما أن الولايات المتحدة تقلل دورها في هذا البلد.

إن الأولوية المطلقة بالنسبة للولايات المتحدة خلال عملية التخفيض المستمر وعلى مدى السنوات القادمة هي أن نرى أن السياسات المحلية العراقية تعمل بشكل صحيح.

على وجه التحديد، هذا يعني بأن مجموعة من المعايير يجب أن تتحقق،كاستمرار التقدم في الديمقراطية، الشفافية وسيادة القانون،

واستمرار تطوير الإدارة البيروقراطية، مواجهة الأنشطة الثورية بما في ذلك الانقلابات، مواجهة احتمالات عودة النظام الدكتاتوري، تعزيز المصالحة بين مختلف المجموعات الإثنو-طائفية، كما هو الحال داخل المجموعة الواحدة، ترسيم معقول للعلاقات بين المركز والأطراف بما في ذلك عقد اتفاق حول طبيعة الفيدرالية، العدالة في إدارة وتوزيع النفط العراقي والثروة، وكذلك الحال بالنسبة للازدهار الاقتصادي بشكله العام الناتج عن هذا التوزيع.

• علاوة على ذلك، يجب أن لا تطمئن الولايات المتحدة بأن أهدافها العليا والمتمثلة بدرء احتمالات حرب أهلية في العراق قد تم تأمينها بشكل كامل ما لم يواجه العراقيون بشكل مناسب المشاكل المتبقية في الدستور العراقي، لأن هكذا مشاكل من شأنها أن تهدد بقاء الدولة.

وسوف لن يكون من مسؤولية الولايات المتحدة أن تفترض بأن العراقيين سيكونون قادرين على سد الثغرات الموجودة في دستور بلادهم من أجل تحقيق سياسة مستقرة من دون دعم خارجي.

دعم التنمية السياسية في العراق:

لسوء الحظ، يمكن أن تثبت السياسات المحلية بأن القيادات السياسية العراقية ليس بمقدورها أن تنجز شيئًا كي تتمكن من جعل الولايات المتحدة بمنأى عن التدخل في شؤونها.

فلا يمتلك الزعماء العراقيون رصيدًا ممتازًا من الالتزام بأحكام اللعبة السياسية المتزنة، وأن الولايات المتحدة توفر الضمان حول عدم تمكن أي مجموعة من قلب النظام والسيطرة على الآخرين.

هذا هو الدور الأمريكي الذي استمر العراقيون في اعتباره (على الأقل) شرًا لابد

منه إن لم يكن أمرًا إيجابيًا. وهكذا، ومن المهم لمستقبل العراق والمصالح الحيوية الأمريكية أيضًا أن تركز الولايات المتحدة طاقاتها ومواردها على السياسات المحلية للعراق.

• من أجل زيادة قدرتها على التأثير على السياسات المحلية العراقية، يجب أن تتهيأ الولايات المتحدة لإخضاع كل جوانب سياستها في العراق للتضحيات في مفاصل كانت مقدسة في السابق. تقريبًا جميع أوجه العلاقات بين العراق والولايات المتحدة بحاجة إلى أن يُنظر إليها باعتبارها وسيلة ضغط كي يجعلوا العراقيين ينفذون ما هو ضروري في المجالات البالغة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة (وبما فيها مصلحتهم أيضًا على المدى البعيد).

بالرغم من أن للولايات المتحدة مصلحة وطنية حيوية تم استثمارها في مستقبل العراق، لكنه سيكون من الخطأ لو قررت واشنطن بأن تبقى ملتزمة إزاء العراق تحت أي ظرف كان. فإذا ما تحرك قادة العراق ببلدهم في الاتجاه الذي يخدم مصالح أمريكا، عندئذ يمكن للولايات المتحدة — لا بل يجب — أن تبقى على استعداد لمساعدة العراقيين بسخاء.

• على كل حال، على الولايات المتحدة أن تعترف بأن العراقيين ربما يختارون عدم التحرك في هذا الاتجاه. فإن كثيرًا من القادة العراقيين يعارضون سيادة القانون، القيود الدستورية، وغيرها من القيود عندما لا تتناسب مع مصالحهم الضيقة، بل ربما يعتبرون الدور الأمريكي في العراق عائقًا أمام توجهاتهم.

• إذا لم يرغب الزعماء العراقيون أو لم يكونوا قادرين على التصرف بطريقة تتفق مع متطلبات الحكم الرشيد، سيادة القانون، والحاجة إلى مصالحة وطنية، عندئذ فإن مستقبل العراق واستقراره سيكونان في خطر بحيث يستدعي من الولايات المتحدة أن تراجع تقييم مستوى شراكتها مع العراق والموارد التي لابد أن تستثمرها لأجل ذلك.

الأمـــــــــــــــــــــن

من المقرر في الوقت الحالي أن تغادر جميع القوات الأمريكية العراق بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١١، أي عندما تنتهي الاتفاقية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الخاصة بوضع القوات (SOFA). مع ذلك، هناك فوائد أمنية وسياسية واضحة إذا ما استمر الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد هذا التاريخ. على المدى القريب، ومن المرجح أن يساعد استمرار وجود القوات الأمريكية في إدامة المكاسب الأمنية العراقية الحالية وتوفير الثقة والضمان الذي يعد أساسًا بالنسبة لاحترام النظام السياسي.

على أية حال، ليس البقاء على الوجود العسكري الأمريكي في العراق مقنعًا لدرجة تتجاوز كافة الاعتبارات الأخرى.

• وفق المنظور الأمريكي، فإن الاحتفاظ بالقوات الأمريكية في العراق لن يكون منطقيًا إلا إذا كان لهذه القوات صلاحيات وقدرات مهمة من أجل أن تؤمن المصلحة الأمريكية في عراق مستقر.

لذلك يجب أن تكون المشروطية هي من تحكم في أن وجود الولايات المتحدة يعني إدامة الوجود العسكري.

من الواضح أن هذا الموضوع فيه حساسية شديدة بالنسبة للعراقيين. إن استمرار الوجود العسكري الأمريكي سوف يكون محل قبول واسع إذا جاء الطلب من قبل العراقيين، عن طريق التفاوض بطريقة شفافة بين الحكومتين الأمريكية والعراقية، ويصادق البرلمان العراقي على ذلك.

المهمات ذات الأولوية :

في الماضي، اضطلعت القوات الأمريكية المنتشرة في العراق بطيف واسع من المهام بسبب حاجة العراق لها، وبسبب أن عدد هذه القوات كان مناسبًا

ليمكنهم من أداء هذه المهام. اليوم، تغيّر كلا الأمرين. عسكريًا، فإن الولايات المتحدة تزج نفسها في أولويات لا ترحم، لا بد أن تأخذها بعين الاعتبار بشكل واسع عندما تصوغ استراتيجية علاقتها مع العراق مستقبلًا.

• لا بد أن تكون هذه الأولويات مدفوعة بالمصالح الأمريكية في المضي قدمًا بالعراق.

على كل حال، لا يمكن تطبيق هذا المبدأ بنظرة غير مكتملة؛ فبعض المهمات العسكرية الأمريكية تعتبر حرجة بالنسبة للمصالح الأمريكية بشكلها العام لأنها تعزز مصالح أميركا الكبرى، والتي تتمثل في درء الحرب الأهلية. وتكون المهمات الأخرى متساوية في الأهمية لأنها تدعم بشكل غير مباشر نفس المصالح عن طريق توفير مصادر مهمة للنفوذ من شأنها أن تؤثر على السياسات المحلية العراقية، والتي تتحكم بشكل رئيس في استقرار العراق من عدمه في المستقبل.

انطلاقًا من المصلحة الأمريكية الدائمة المتمثلة في تجنب اندلاع أزمة داخلية من شأنها أن تكون الزناد في إطلاق الرصاصة التي تتسبب في اندلاع حرب أهلية شاملة، فإن المهمة العسكرية الأمريكية البالغة الأهمية تتجسد في كيفية دعم الاستقرار الداخلي للعراق عن طريق الاستمرار في تنفيذ عمليات حفظ السلام بشكل خاص، كما هو الحال في كركوك، والمناطق الأخرى المتنازع عليها بين العرب والكرد في شمال العراق. يمكن أن تكون القوات الأمريكية بديلًا مناسبًا للثقة المفقودة داخل المجتمعات التي تفتقدها.

يتطلب بناء الثقة في العراق، وكما هو الحال مع المجتمعات التي حطمها الصراع الطائفي، أعوامًا عدة، ويحتاج العراقيون أيضًا إلى قوة خارجية تطمئنهم بأن خصومهم (بما في ذلك خصومهم في الحكومة) سوف لن يكونوا قادرين على استعمال القوة ضدهم. واقعيًا، يمكن أن تتمثل هذه

القوة الخارجية بالولايات المتحدة فقط.

• يمكن وصف المهمة التي كانت ذات أهمية بارزة بالنسبة للولايات المتحدة في العراق بـ(مكافحة الإرهاب)، وأنها الآن أقل أهمية عما كانت عليه في السابق. إذ لم يعد الإرهاب في العراق يهدد استقرار البلد — بالرغم من أنه لو قُدّر لهذا الأمر أن يتغير، فينبغي عندئذ تغيير الأولوية الموازية بالنسبة للقوات الأمريكية.

بشكل مشابه، على الولايات المتحدة أن تعيد التفكير بمجازفتها بالمخاطر التي من المحتمل أن تحفّ بقواتها.

ولا تستطيع واشنطن تجاهل موضوع أمن قواتها، لكنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تجعلها في قمة أولوياتها في العراق.

• قرار الرئيس أوباما القاضي بسحب قوات بلاده من العراق بشكل سريع نسبيًا يعني القبول بالمخاطر، لأنه سوف يكون من المستحيل بالنسبة للقوات الأمريكية المتبقية أن تستمر في تلبية كل المهمات التي كانت تنفذها في الماضي، وبنفس درجة التسامح مع سلامتهم. على القوات المتبقية والمدنيين الأمريكيين أن يكملوا المهمة التي بدأها من سبقهم والتي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للمصالح الحيوية الأمريكية، وبسبب أن العدد المتبقي أقل من السابق وبموارد أقل تحت تصرفهم، سوف تكون هذه المهمة صعبة للغاية. وسيكون من المستحيل على القوات الأمريكية المتبقية إنجاز المصالح الأمريكية إذا كان حماية وجودها هي في قمة اهتماماتها وأولوياتها.

اتفاق جديد مع العراق

من الصعب أن نتصور تقدم العراق بسرعة كبيرة في حال انسحاب جميع

القوات الأمريكية بشكل مسؤول بحلول نهاية عام ٢٠١١، وفقًا للجدول الزمني الحالي والخاص باتفاق سحب القوات بين أميركا والعراق. ومن غير المرجح بأن عدة آلاف – ربما عشرات الآلاف – من القوات سيستمرّ الحاجة إليها لعدة سنوات أخرى، بالرغم من أن المدة لا يمكن تحديدها بدقة لأنها لا بد أن تُقَرّ أو تُحكَم وفقًا لنضوج العملية السياسية في العراق. هذا يعني بأن الولايات المتحدة والعراق بحاجة إلى الاتفاق على صيغة جديدة لوضع القوات (الصوفا) لتحل محل سابقتها.

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تطلب اتفاقًا جديدًا لوضع القوات أكثر مما يطلبه العراقيون بأنفسهم. هناك ٣ قواعد حاسمة ومترابطة على الولايات المتحدة أن تأخذها بعين الاعتبار عندما تتفاوض مع العراق حول اتفاق الصوفا الجديد، وهي :

١. يجب أن يكون للولايات المتحدة اتفاق (صوفا) جديد من شأنه أن يحفظ قدرة القوات الأمريكية في عملها باعتبارها مساعدًا في حماية السلام والراعي الأخير لسيادة القانون في العراق.

٢. يجب أن يفهم العراقيون بأن العلاقات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والمساعدات مع الولايات المتحدة تتطلب التوقيع على اتفاق (صوفا) جديد يلبي الرغبات الأمريكية.

٣. يجب أن تكون الولايات المتحدة على استعداد للمضي بعيدًا عن العراق بشكل كامل إذا لم تكن حكومة العراق راغبة في الاتفاق على اتفاق صوفا جديد بهذه المواصفات.

الحكم والاقتصاد

لم يعد هناك مصلحة حيوية أمريكية في إجراء جهد شامل لإعادة بناء اقتصاد

العراق وأجهزة البلد الحكومية. فالتقدم في الحكم والاقتصاد تحول بشكل كبير من شيء يجب على العراقيين القيام به من أجل المصالح الأمريكية، إلى شيء يحتاج العراقيون فيه إلى مساعدة الولايات المتحدة من أجل مصلحتهم الخاصة (أي مصلحة العراقيين)، وذلك انطلاقًا من أن الأداء الحكومي والاقتصادي الأمثل يعتبر شيئًا تحتاجه القيادة العراقية من أجل إدامة شرعيتها في السلطة.

يعتمد توطيد عراق مستقر وديمقراطي بشكل خاص على تطور حكومة يُنظر إليها على أنها شرعية وفاعلة، وأن تطور الاقتصاد يوفر الفرص وسبل المعيشة لشباب العراق، الفئة الأسرع نموًا بين سكان البلد. بعد توفير الأمن، أهم عنصرين يحكمان على شرعية النظام السياسي من حيث تقديم الخدمات الضرورية العامة هما: توفير الكهرباء وفرص العمل.

• تكمن أبرز تحديات الحكم والاقتصاد الأساسية في تحسين كفاءة وشفافية العمليات التي تحول برميل النفط الذي يُباع إلى خدمات وسلع أساسية يرغب بها العراقيون بشكل عام، كزيادة ساعات تجهيز الكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والطرق، والمدارس، والعيادات الصحية، وفرص العمل.

• لابد أن تكون المساعدة الأمريكية الاقتصادية وتلك الخاصة بالحكم الرشيد التي تُقدم إلى العراق مشروطة للسلطات العراقية مقابل تقديمها الرقابة وآليات المساءلة التي تهدف إلى الحد من الفساد في اقتصاد النفط العراقي.

يكمن التحدي الرئيسي في هذا المجال في توحيد التوقعات الأمريكية والعراقية والخاصة بمستقبل المساعدات الأمريكية، وإيجاد طرق خلاقة في استغلال اتفاق وضع القوات وماهية المساعدة التي ترغب الإدارة والكونغرس في جعلها حقيقية في وقت انخفاض الموارد. سوف تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تكون واضحة مع الحكومة العراقية في عدم توقع الأخيرة

لوجود خطة مارشال جديدة من أجل العراق، وأن واشنطن سوف تقدم مساهمات مالية إضافية محدودة لإعادة إعمار العراق.

• لحسن الحظ، هناك مجالات رئيسية للاقتصاد العراقي تشملها خطط الدعم الدبلوماسي الأمريكي، المساعدة التقنية، الخدمات الاستشارية، وانتقال التكنولوجيا والمعرفة، كلها يمكن تقديمها من أجل دعم الاقتصاد، ويمكن أيضًا تقديم المنافع السياسية لحكومة العراق الجديدة. ويمكن استغلال كل تلك الأشياء كوسيلة ضغط من أجل المزيد من الحكم الشفاف في العراق.

المشاركون:

كينيث بولاك – Kenneth M. Pollack

كينيث إم. بولاك، مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأدنى، زميل في معهد بروكينغز. شغل بولاك منصب مدير البحوث في مركز سابان للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩. كما شغل منصب مدير شؤون الخليج الفارسي والشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي.

أستاذ باحث أقدم في جامعة الدفاع القومي، محلل عسكري لشؤون الخليج الفارسي في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية. آخر مؤلفاته: كتاب بعنوان (الطريق للخروج من الصحراء: استراتيجية كبرى للولايات المتحدة للخروج من الصحراء)، وكتاب (اللغز الفارسي: الصراع بين إيران وأمريكا)، وكتاب (العاصفة التي تنذر بالخطر: قضية اجتياح العراق)، وكتاب (العرب في الحرب: الفاعلية العسكرية، ١٩٤٨-١٩٩١)، وهو من إصدار جامعة نبراسكا.

رعد القادري – Raad AlKadiri

رعد القادري، رئيس قسم غلوبال ريسك في شركة PFC للطاقة، وهي شركة

استشارة استراتيجية تتخذ من واشنطن مقرًا لها. تختص في المخاطر القطرية، وقاد بعثة PFC في مهمة الاستشارة في العراق. عمل سابقًا مستشارًا سياسيًا ومساعد السكرتير الخاص لممثل بريطانيا في العراق للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وكبير مستشاري السياسة لسفير المملكة في بغداد للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقبل انضمامه لمجموعة PFC للطاقة، وتحديدًا عام ١٩٩٨، كان القادري نائبًا لمدير التحرير في مجموعة التحليل الاستشاري في جامعة أكسفورد ببريطانيا. وهو عضو في العمل الاقتصادي وإعادة الإعمار والتي أطلق عليها لجنة بيكر-هاميلتون، وعضو في مجلس العلاقات الخارجية، ومعهد جيمس بيكر للسياسة العالمية التابع لجامعة رايس، وعضو ورشة العمل التي وضعت مبادئ السياسة الأمريكية في عراق ما بعد الصراع، وأيضًا عضو مؤسس في نادي الطاقة العربي.

سكوت كاربنتر – J. Scott Carpenter

سكوت كاربنتر، زميل مجموعة كيستون في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومدير مشروع فكرة، البرنامج الذي يعمل على دعم وتشجيع الديمقراطيات العربية في كفاحها ضد الاستبداد والتطرف. عمل سابقًا كنائب مساعد وزارة الخارجية الأمريكية في مكتب شؤون الشرق الأدنى للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وكان منسقًا لمبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا عام ٢٠٠٦. أما الفترة أبريل ٢٠٠٣ إلى حزيران ٢٠٠٤ فقد عمل مديرًا لمجموعة الحكم في سلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد. من مؤلفاته: (وجهات نظر على الديمقراطيات العربية: نصيحة أمريكا في تعزيز الإصلاح في الشرق الأوسط)، و*(القتال في المعركة الإيديولوجية: الحلقة المفقودة في الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة المتطرفين العنيفين)*، بالاشتراك مع د. ماثيو ليفيت.

فريدريك كاغان – Frederick W. Kagan

جورج فريدريك كاغان، باحث مقيم في معهد أمريكان إنتربرايز، أستاذ سابق للتاريخ العسكري في الأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت. مؤلف التقرير الذي صدر عام ٢٠٠٧ بعنوان (اختيار النصر: خطة للنجاح في العراق). كان كاغان أحد مهندسي فكرة خطة (THE SURGE) في العراق. من مؤلفاته: (الأرض الكبرى، مستقبل القوة الأرضية الأمريكية) عام ٢٠٠٨ بالاشتراك مع توماس دونلي، وكتاب (نهاية النظام القديم، نابليون وأوروبا ١٨٠١-١٨٠٥) صدر عام ٢٠٠٦.

شون كين – Sean Kane

شون كين من كبار موظفي برنامج العراق في معهد السلام الأمريكي (USIP). يساعد في إدارة برنامج العراق التابع للمعهد والبعثة الميدانية في العراق، وهو من خبراء المعهد في أمور العراق والسياسة الأمريكية فيه. عمل مع بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، حيث قدم الاستشارة للبرلمان العراقي، راقب الانتخابات، وساعد في إعداد تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق حول كركوك والحدود الأخرى المتنازع عليها. نشر عددًا من المؤلفات في اختصاص السياسات العراقية ومفاوضات الموارد الطبيعية، بما في ذلك (السياسات النفطية العراقية: حيث يمكن التوصل إلى اتفاق) يناير ٢٠١٠.